وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل
كلية الزراعة والغابات
قسم الاقتصاد الزراعي

محاضرات
مادة التجارة الخارجية
المرحلة الرابعة

اعداد

أ.د.قيس ناظم غازل

م.رحال صبحي قاسم

م.م.صلاح فهمي شابا

التجارة الخارجية

المقدمة

التجارة الخارجية: يقصد بالتجارة الخارجية مجموعة العلاقات التجارية القائمة بين دولتين او اكثر في محيط التعاون الدولي بحيث ينشا عن ذلك اتفاق موثق بين الجانبين ويلتزم كلاهما بتطبيق بنوده لتحقيق منفعة اقتصادية لكلاهما، او ينشأ بين مجموعة الاشخاص ينتمون الى دولتين مختلفتين ويقصد بذلك أن هؤلاء الاشخاص يكونون ذات شخصية داخلية اقليمية في البلد الذي له كيان سياسي مستقل يختلف عن البلد الذي ينتمي اليه المجموعة الثانية من الاشخاص. يتضح مما تقدم وجود ثلاثة نقاط اساسية تحدد معنى التجارة الخارجية وهي:

١- ان تكون العلاقة التجارية موثقة باتفاقية بين الطرفين.

٢- ان يكون لكلتا الدولتين كيان سياسي مستقل.

٣- تحقيق منفعة اقتصادية بين مجموعة الدول التي وقعت على اتفاقية التعاون التجاري.

اسباب قيام التجارة الخارجية:

لقد نشأت العلاقات التجارية الدولية وازداد اهتمام الاقتصاديين بها نتيجة لعدد من العوامل اهمها التقدم العلمي والتكنولوجي، تحسن وسائل النقل والمواصلات، ازدياد الحاجة الى التبادل الدولي والتخصص الدولي، فبعد ان كانت اغلب الدول في السابق تعتمد على سياسة الاكتفاء الذاتي اصبحت الآن تعتمد بشكل أساسي على بقية الدول.

توجد ثلاثة اسباب ساعدت في نشوء وتوسع العلاقات التجارية الدولية وهي:

١- **الحاجة الى العلاقات الاقتصادية الدولية:** تختلف امكانات الدول واوضاعها الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية في جميع دول العالم عن البعض ومن هنا تأتي الحاجة الى التبادل الاقتصادي حسب امكانية هذه الدول بتجهيز سوقها المحلي مع وجود فائض للتصدير وبالمقابل فأنها تحتاج الى سلع وخدمات تعجز عن انتاجها محلياً لتغطية طلبات السوق المحلية, لذا فان مبدأ الحاجة هو أحداهم الأسس التي ساهمت في نشوء العلاقات التجارية الدولية.

٢- **توسع حجم السوق المحلية:** لقد ادى توسع حجم السوق المحلية الى الحاجة الى وجود منافذ لاستهلاك الفائض من الإنتاج وذلك تحقق بفعل عدة عوامل هي تحسن وسائل الانتاج وازدياد كفاءة الأيدي العاملة وتحسن وسائل النقل والمواصلات

٣- **ظهور منظمات دولية متخصصة:** هدفها اقامة علاقات اقتصادية وتحسين الأوضاع الاقتصادية للدول عن طريق تزويدها بالأموال اللازمة لإقامة منشآت صناعية او اقتصادية هدفها تطوير الوضع الاقتصادي للدول الأعضاء في هذه المنظمات مثال ذلك حالات التكامل الاقتصادي التي نشأت بين مجموعة الدول هي منظمة الكوميكون، السوق الأوربية المشتركة، البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

نظريات التجارة الخارجية

أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

١. نظرية آدم سـمث (الكلفة المطلقة). اكد ادم سـمث في كتابه ثروة الامم ١٧٧٦م على اهمية التخصص وتقسيم العمل الدولي، واكد ايضاً على مزايا تقسيم العمل الدولي سواءً في نطاق السـلعة الواحدة اي على النطاق الداخلي او على النطاق العالمي اي الانتاج على مسـتوى عالمي الذي يلزم الدول على ان تتخصـص في انتاج السـلع التي تمكنها اوضـاعها الداخلية الاقتصـادية والطبيعية على انتاجها وعند ذلك يقوم التبادل الدولي وفق هذه النظرية اي ان انتاج السلع يكون بكلفة مطلقة منخفضة عن بقية الدول وعند ذلك تتخصص الدولة وفق هذا المبدأ وكما موضح في المثال الاتي:

الدولة	انتاج المياه المعدنية/ يوم عمل	انتاج المنسوجات/ يوم عمل
بريطانيا	٥٠ لتر ١٢٠	٢٥متر ١٠٠
البرتغال	٥٠ لتر ٨٠	٢٥ متر ٩٠

$\frac{120}{50}$ = ٢.٤ يوم عمل لإنتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية في بريطانيا.

$\frac{80}{50}$ = ١.٦ يوم عمل لإنتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية في البرتغال.

$\frac{100}{25}$ = ٤ يوم عمل لإنتاج وحدة واحدة من النسيج في بريطانيا.

$\frac{90}{25}$ = ٣.٦ يوم عمل لإنتاج وحدة واحدة من النسيج في البرتغال.

اذن تتميز البرتغال على انكلترا في انتاج الوحدة الواحدة من المياه العدنية وذلك لانخفاض الكلفة المطلقة وكذلك تميز البرتغال في انتاج الوحدة الواحدة من النسيج.

- اذن تتميز البرتغال بميزة نسبية في انتاج كلا السلعتين على انكلترا.

فرضيات النظرية

تقوم نظرية آدم سمث على الفرضيات الآتية

١. التبادل يتم بين دولتين فقط وبالمقايضة مع سلع منظورة.
٢. استخدام ساعات العمل كمقياس لقيمة السلعة.

٣. افتراض الاستخدام التام لعوامل الانتاج.
٤. استبعاد نفقات النقل والتأمين.
٥. اختلاف الطاقات الانتاجية.
٦. ثبات تكاليف العمل.

اهم الانتقادات الموجهة الى ادم سمث:

١. ان الدول التي ليس لها ميزة مطلقة في انتاج سـلعة معينة ماذا تفعل. هل عليها أن تكتفي بسياسة الاعتماد على الذات في سد حاجتها (سياسة الاكتفاء الذاتي) ام تعتمد على اسلوب ثاني لسد حاجتها المحلية وقد بقيت هذه التساؤلات قائمة لحين مجيء ديفيد ريكاردو بعد ٣٩ عام ليجيب على هذهِ الاسئلة اي نظرية التكاليف النسبية.

٢. نظرية التكاليف النسبية (ديفيد ريكارد) عام ١٨١٧

اكد ديفيد ريكاردو في نظريته على ان كل دولة تختص بانتاج السلع التي تستطيع انتاجها بكلفة نسبية منخفضة وتسد حاجتها من السلع التي تتمكن من انتاجها وفق مبدأ التكاليف النسبية ويقصـد بذلك ان التبادل الدولي يقوم على اسـاس انخفاض او اختلاف التكاليف النسـبية لإنتاج السلع بين الدول. وكما موضح ذلك في المثال الاتي:

الدول	انتاج المياه المعدنية/ يوم عمل	انتاج المنسوجات/ يوم عمل
البرتغال	٨٠	٩٠
انكلترا	١٢٠	١٠٠

لقد انتهج ريكاردو في تحليله لنظريته على اسلوبين:

الحالة الاولى: اسـلوب مقارنة الكلفة النسـبية لإنتاج السـلعتين في احدى الدولتين كل على حدى وكالاتي:

$\frac{80}{90}$ = ٠.٩ كلفة انتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية الى كلفة انتاج واحد من المنسـوجات في البرتغال.

$\frac{120}{100}$ = ١.٢ كلفة انتاج وحدة واحدة من المياه معدنية الى كلفة انتاج واحد من المنسـوجات في انكلترا.

٠.٩ < ١.٢ ومنها يتضح بأن التكاليف النسبية لانتاج المياه المعدنية في البرتغال اقل من التكاليف النسـبية لإنتاج المياه المعدنية في انكلترا لذا تتميز البرتغال بميزة التكاليف النسـبية

المنخفضــة على انكلترا في انتاج المياه المعدنية ولابد ان تتخصــص في انتاج هذه الســلعة. ولو اردنا معرفة التكاليف النسبية بالنسبة للسلعة الثانية وفي كلا الدولتين يتم ذلك من خلال الآتي:

$\frac{90}{80}$ = ١.١٢ كلفة انتاج وحدة واحدة من المنســـوجات الى كلفة انتاج واحد من المياه معدنية في البرتغال.

$\frac{100}{120}$ = ٠.٨٣ كلفة انتاج وحدة واحدة من المنسـوجات الى كلفة انتاج واحد من المياه معدنية في انكلترا.

١.١٢ > ٠.٨٣

اذن انكلترا تتميز بميزة التكاليف النسبية المنخفضة لإنتاج المنسوجات على البرتغال.

الحالة الثانية: مقارنة التكاليف النسـبية لإنتاج سـلعة في الدولة المعنية مع السـلعة المشـابهة لها في الدولة الاخرى.

$\frac{80}{120}$ = ٠.٦٦ الكلفة النسبية لإنتاج سلعة المياه المعدنية في البرتغال على انتاجها في انكلترا.

$\frac{90}{100}$ = ٠.٩ الكلفة النسبية لإنتاج سلعة المنسوجات في البرتغال على انتاجها في انكلترا.

٠.٩ > ٠.٦٦ ومنها يتضح بان التكاليف النسبية لإنتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية اقل من التكاليف النسبية لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال.

$\frac{120}{80}$ = ١.٥ الكلفة النســـبية لإنتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية في انكلترا على انتاجها في البرتغال.

$\frac{90}{100}$ = ١.١ الكلفة النســـبية لإنتاج وحدة واحدة من المياه المعدنية في انكلترا على انتاجها في البرتغال.

من خلال ملاحظة النتائج أعلاه وبحسـب نظرية ريكاردو يجب على إنكلترا ان تختص في انتاج وتصـــدير المنســـوجات الى البرتغال في حين تختص البرتغال في انتاج وتصـــدير المياه المعدنية الى إنكلترا.

اهم الانتقادات الموجهة الى نظرية ريكاردو

١. ان نسب التبادل لم تكن واحدة ولم يحدد ريكاردو الكيفية التي تم بموجبها تحديد هذه النسب.
٢. لم يحدد ريكاردو الكيفية التي تتوزع بموجبها فوائد تقسيم العمل والتخصص الدولي.

النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (النظرية الحديثة في التجارة الخارجية) (نظرية هكشر-اوهلين)

على الرغم من الأهمية القصوى لهذه النظرية لكونها كتبت في عام ١٩١٩ و١٩٣٣ والتوضيحات التي جاءت بها نتيجة لترجمتها من السويدية الى الإنكليزية عام ١٩٥٠ وقد اعتبرت هذه النظرية حديثة وذلك من خلال الأسلوب الذي كتبت فيه وقد تم اختبار صحة هذه النظرية عام ١٩٥٤ من قبل الاقتصادي ليون تيف والنتائج المخطوئة لافتراضات هذه النظرية توضح حجم الانتقادات الموجهة لها.

لقد انتهجت هذه النظرية نفس الأسلوب الذي انتهجته النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية التي لم توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية من دولة الى دولة أخرى، وفي هذه النظرية قدم الاقتصادي ايلي هكشر مقالة عام ١٩١٩ وضح فيها أسباب قيام التبادل الدولي الا انه لم يوضح فيها ابعاد التبادل الدولي، الا ان تلميذه برتل اوهلين عام ١٩٣٣ أوضح ابعاد التبادل الدولي لذا فان هذه النظرية تستخدم نفس الأسلوب السابق للنظرية الكلاسيكية أي انها استخدمت أسلوب التحليل الساكن (Static) الذي يوضح حالة التوازن في الاقتصاد القومي قبل قيام التبادل الدولي وبعده.

لقد حاول بعض الاقتصاديين أمثال ليندر، جونسون ادخال تحليل جديد معاكس للتحليل السابق والذي سمي (التحليل الديناميكي للتبادل الدولي).

لقد انتقد بعض الاقتصاديين أمثال سينجر، ميردال، بريش النظرية الكلاسيكية ونظرية هكشر-اوهلين أيضا على أساس ان التبادل الدولي يقوم بين الدول المتقدمة بمعدلات نمو وبامكانيات اكبر من الدول النامية او بين الدول النامية من جهة والمتقدمة من جهة أخرى، وبشكل اكثر توضيح هو ان الدول المتقدمة تحصل على فوائد من التبادل الدولي اكبر من الفوائد التي تحصل عليها الدول النامية من التبادل الدولي.

أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج

١. وجود دولتين تنتجان سلعتين بعاملين من عوامل الإنتاج ومن نوعية واحدة في كلتا الدولتين.
٢. إمكانية انتقال السلعتين بين الدولتين (منافسة تامة).
٣. ثبات العرض الكلي من عوامل الإنتاج لعدم إمكانية انتقال هذه العوامل بين الدول.

٤. تماثل دالة الإنتاج في كلتا الدولتين بالنسبة لنفس السلعة بحيث تصبح كمية الإنتاج ثابتة او متماثلة.
٥. اتجاه منحنيات إمكانية الإنتاج هو (التحدب نحو نقطة الأصـــل) وهذا يدل على إمكانية إحلال عوامل الإنتاج بعضها محل البعض الآخر.
٦. تماثل اذواق المستهلكين في كلا الدولتين.

لقد حاولت هذه النظرية توضيح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين الدول المختلفة من خلال تأكيدها على ان كلفة الســـلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما:

أ. اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة والندرة من عوامل الإنتاج. يقصـد بذلك ان الأسـعار النســبية تختلف من دولة الى أخرى لان الدول تحاول ان تنتج الســلع التي تتمتع بإمكانية انتاجها بتكاليف منخفضــة محليا، وتســتورد الســلع التي تحتاج الى كميات كبيرة من عوامل الإنتاج والتي لا يمكن ان تنتج محليا.
ب. اختلاف دوال الإنتاج للســلع المختلفة بين الدول. يقصــد بذلك ان بعض الســلع تحتاج الى كميات مختلفة من عوامل الإنتاج مثال ذلك الســلع الزراعية تحتاج الى أراضــي صــالحة للزراعة ومناخ ملائم ورؤوس أموال وايدي عاملة، اما الســلع الصــناعية فتحتاج الى رؤوس أموال وايدي عاملة فنية فقط.

لذا تختلف الدول من حيث انتاجها لهذه الســلع وعند ذلك بعض الدول تنتج ســلع كثيفة العمل ودول أخرى تنتج سلع كثيفة رأس المال.

لقد أكدت الاتجاهات الحديثة التي جاء بها الاقتصـاديين هكشـر–اوهلين على أن الأسـعار النسبية تتحدد وفق الآتي:

١. عوامل العرض والطلب: اذ ان الطلب يتحدد بعاملين هما:
   أ. أذواق المستهلكين.
   ب. ملكية عوامل الإنتاج.
٢. عوامل العرض تتحدد بالآتي:
   أ. عرض عوامل الإنتاج وهي (الأرض، العمل، راس المال، الإدارة)
   ب. الشروط الفنية للإنتاج:

الانتقادات الموجهة الى هذه النظرية:

١. أكدت هذه النظرية على الاختلافات الكمية في عوامل الإنتاج الا انها اهملت الاختلافات النوعية في عوامل الإنتاج.
٢. صعوبة تحديد كثافة عوامل الإنتاج في السلع الداخلة في التبادل الدولي لا سيما في حالة وجود اكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
٣. ان التحليل المستخدم في هذه النظرية هو تحليل ستاتيكي ساكن يأخذ وضع قبل قيام التبادل الدولي وبعد قيام التبادل الدولي دون الاهتمام لما يحصل خلال عملية التبادل الدولي.
٤. يتغلب على هذه النظرية طابع السكون لانها تستبعد حالة التبدل النسبي او الديناميكي في عوامل الإنتاج التي غالبا ما تحصل بين يوم وآخر او بين سنة وأخرى.
٥. تعتمد هذه النظرية في تحليلها على حالة المساواة بين الدول النامية والمتقدمة من ناحية هيكلها الاقتصادي ومستوى التقدم الذي يمكن ان يحل في هذا الهيكل بين الدول المختلفة لذلك فان الاختلاف بين الهياكل الاقتصادية من حيث امكانياتها على التكيف تختلف من دولة الى دولة أخرى وهذا الأمر اغفلته هذه النظرية.
٦. لم تقدم هذه النظرية توضيح معقول لاسباب الاختلاف في مكانة الدول في مجال التبادل الدولي فمثلا كانت تحتل المملكة المتحدة المكان الأول في العالم الا انها تخلت عن هذا الموقع الى دول عديدة وكذلك المكان الذي كانت فيه اليابان سابقا وما وصلت اليه الآن في مجال التبادل وعلى النطاق العالمي.

المقارنة بين النظريات القديمة والحديثة في التجارة الخارجية

١. اكدت النظريات الكلاسيكية على ان التجارة الخارجية تقوم بين دولتين عندما ينتج البلد سلعة ما بكلفة منخفضـــة مقارنة بالبلد الثاني، في حين اكدت النظرية الحديثة على ان الميزة تتولد من اختلاف الظروف المحيطة في كل بلد مثل اختلاف الظروف المناخية.
٢. لم يوضح الاقتصاديين الكلاسيك أسباب اختلاف التكاليف النسبية من دولة الى دولة أخرى الا ان الاقتصاديين هكشر–اوهلين يرجحان أسباب التفاوت في نفقات الإنتاج بين الدول الى عاملين هما:
   أ. اختلاف درجة وفرة او ندرة عوامل الإنتاج.
   ب. تناقص النفقة او تزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.
٣. اكد الكتاب الكلاسـيك على ان عنصـر العمل هو العنصـر الوحيد الذي يسـتخدم في تحديد قيمة السـلعة الا ان الاقتصـاديين المحدثين اكدوا على وجود عوامل أخرى تحدد قيمة السـلعة منها عنصـر رأس المال وهذا الأمر الذي أشـار اليه الاقتصـادي مارشـال وادجورت في حين اكد الاقتصادي هابرلر على ان كلفة السلعة تتحدد على أساس كلفة الفرصة البديلة أي كلفة الأشياء التي يمكن للمجتمع انتاجها بنفس الموارد التي حرم منها نتيجة لاستخدامها في انتاج سلع أخرى.
٤. اهتمت النظرية الحديثة بجانب الطلب في العلاقات التجارية الدولية وبالأخص نسـب التبادل التي يتم بموجبها تبادل السلع دوليا وهذا الأمر اهمل من قبل الكتاب الكلاسيك.
٥. اكدت النظرية الحديثة في التجارة الخارجية على استخدام النقود في مجال التبادل الدولي في حين ركز الكلاسيك على عامل المقايضة الذي يأخذ مفهوم ضيق في مجال التبادل الدولي.
٦. صاغ الكتاب الكلاسيك نظريتهم بصيغة السكون الا ان هذه الصيغة لا يمكن ان تستمر في المدة الطويلة.
٧. لا تتلائم هذه النظرية مع عالم اليوم لانه عالم اقتصـادي مخطط تسـاهم فيه التجارة الخارجية وبنطاق واسع والاسعار فيه غير تحكمية.

مميزات التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية بالمميزات الآتية:

١. تبادل غير مباشـر. يقصـد بذلك مبادلة منتجات عوامل الإنتاج التي تمتاز دولة ما بانتاجها مقابل منتجات عوامل الإنتاج التي تعاني من نقص في انتاجها كذلك فان التبادل هو بين المنتجات فقط وليس بين عوامل الإنتاج المختلفة مثال ذلك مبادلة النفط العراقي بالسـيارات اليابانية او ان يتم مبادلة النفط العراقي بالرز التايلندي.

٢. يعمل التبادل الدولي في المدة القصـيرة على اتجاه الأسـعار لكل السـلع نحو التعادل في كل الدول التي يتم فيها التبادل الدولي.

٣. يؤدي التبادل الدولي الى زيادة التفاوت في كميات عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة في المدة الطويلة.

ميزان المدفوعات

توجد تسـميات متعددة لميزان المدفوعات ومن هذه التسـميات هي ميزان المدفوعات، والميزان الحسابي, والميزان الاقتصادي, والميزان العام للدولة, والموازنة العامة لحسابات الدولة... الخ.

١. **تعريف ميزان المدفوعات:** هو ذلك السـجل المنظم لحقوق الدولة وديونها مع بقية الدول وما ينشـأ عن مبادلات مختلفة بين هذه الدول والتي تتم خلال مدة معينة وهي سـنة مثلاً, كذلك يمكن تعريفه:

سجل منظم او بيان حسابي شامل لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة وبين المقيمين في دول متعددة خلال سـنة واحدة مثلاً. كذلك يعرف بانه بيان بالصـفقات الحاصـلة بين دولة معينة ومجموعة دول خلال مدة متفق عليها من الناحية العملية وهي (سنة واحدة).

يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي على ان:

ميزان المدفوعات: هو ذلك السـجل الذي يعتمد على مبدأ القيد المزدوج الذي يتناول احصائيات مدة زمنية محدودة في اقتصاديات دولة معينة بسبب تعاملها مع بقية الدول او بسبب انتقال الاشـخاص المقيمين في هذه الدولة الى دول مختلفة وكذلك قيمة ما تحتفظ به من معادن ثمينة كالذهب مثلاً, وحقوق السحب الخاصة وكذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

من خلال هذه الاتجاهات المتعددة في تحديد معنى ميزان المدفوعات تتضـح أهمية هذا الميزان بأنها اهمية اسـتثنائية ومهمة جداً لجميع دول العالم إذ يمكن من خلال هذا الميزان تبيان مسـتوى التقدم الصـناعي والاقتصـادي لدولة واحدة او مجموعة دول مختلفة من خلال ملاحظة موازين المدفوعات لكل دولة على حدة وكذلك يمكن بيان مدى اهمية هذه الدولة في علاقاتها الاقتصـادية مع دول العالم المختلفة وما عليها من حقوق والتزامات تجاه الدول، ويتضـمن ميزان المدفوعات جانبين اساسيين هما:

أ. **الالتزامات والتسويات الدولية** ب. **الحقوق والديون الدولية.**

أ. **الالتزامات والتسويات الدولية:** تنشأ الالتزامات من العلاقات الدولية ففي ظل الاقتصاد الدولي تنشـأ المعاملات والمبادلات بين الدول التي يقتضـي الأمر تقديمها من دولة الى دولة أخرى إذ تنشـأ في هذا المجال التزامات تختص بتنفيذ العمل في بناء مؤسـسـات اقتصـادية وخدمية موقع عليها باتفاقيات تحدد مدة الانجاز ونوعيته العمل وتكاليفه وما يقتضـي من دفع قيمة هذه الجهود وهو ما تتناوله التسـويات الدولية, فالتسـويات الدولية هي امكانية الوفاء بالديون

الناتجة عن حقوق دولة معينة لدى دولة ثانية ولذلك فان التســـوية هي تســـديد الدين بعملة الدولة الدائنة او بعملة الدولة المدينة أو بعملة ثالثة يتفق عليها بين الطرفين.

ب. **الحقوق والديون الدولية:** هي الجانب الثاني من جوانب ميزان المدفوعات وتعني ما يجب ان تقبضـــه الدولة من دولة ثانية او من مجموعة من الدول نتيجة لقيام هذه الدولة بمبادلات الى الدولة المدينة الأخرى او تكاليف عمل وما الى ذلك وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً.

بعض الملاحظات عن ميزان المدفوعات: توجد ملاحظات مهمة عن ميزان المدفوعات وتسجيل القيود فيه واهمها هي:

١. يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصـــادية الدولية التي تنشـــأ منها حقوقاً متبادلة بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في دولة ثانية (في دول متعددة ايضـــاً)، ولا يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الداخلية (التي تتم بين مواطني البلد الواحد).

٢. تعني صـــفة المواطنين مجموعة من الناس الذين يقيمون في دولة معينة, اما الذين يقيمون بشكل مؤقت كالسواح فلا تنطبق عليهم تسمية مواطنين مقيمين، وعلى العكس من ذلك فان الاقامة المؤقتة للمواطنين في دولة معينة عند ذهابهم الى دولة ثانية (الســـواح، القنصـــليات الدبلوماسية، طلبة البعثات العلمية) فهم دائماً يتبعون دولتهم الام وتدخل معاملاتهم في ميزان مدفوعاتها ولا تدخل اعمالهم ومعاملاتهم الاقتصادية في ميزان الدولة التي يقيمون فيها بشكل مؤقت.

٣. يشمل مفهوم المواطنين المقيمين كل الاشخاص الطبيعيين والمعنويين. (البنوك، المؤسسات، الشـــركات) الذين يزاولون نشـــاطهم داخل اقليم الدولة بما في ذلك مياهها الاقليمية ومجالها الجوي (السفن، الطائرات، اساطيل الصيد التي تدار من قبل رعايا هذه الدولة).

٤. ان مبدأ الاقامة وليس الجنسية هو الذي يعول عليه في تمييز المعاملات الاقتصادية الدولية التي تدخل في ميزان المدفوعات والتي لا تدخل في هذا الميزان، فالمعاملات التي تكون دولية اذا ما تمت بين اشـــخاص يقيمون في دول مختلفة حتى لو كانت جنســـيتهم مختلفة وعلى العكس فلا تعد المعاملات دولية اذا عقدت بين اشـــخاص يقيمون في دولة واحدة وتتعدد انتمائاتهم الى جنسيات مختلفة.

٥. لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية السـنة (المدة) التي يحسـب فيها ميزان المدفوعات في جميع دول العالم فبعضـــها تعمل على ان يبدأ ميزان مدفوعاتها في يوم ١ كانون الثاني وينتهي يوم ٣١ كانون الاول, والبعض الآخر تبدأ في نيســـان وينتهي في ٣١ آذار والبعض

الآخر تبدأ في ١ تشرين الثاني وتنهي في ٣١/ تشرين الاول كاليابان مثلاً، والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول المتقدمة تجعل ميزان مدفوعاتها كل ثلاثة اشهر فقط.

هيكل ميزان المدفوعات

الدائن (الصادرات)	**المدين (الاستيرادات)**
اولاً: العناصر المنظورة	**اولاً: العناصر المنظورة**
الميزان التجاري	الميزان التجاري
السلع: النفط، الحبوب، السمنت، التمر	السلع المستوردة: السيارات، المكائن، الشاي
تكتب قيم هذه السلع ولا تكتب اسمائها	تكتب قيم هذه السلع ولا تكتب اسمائها
(FOB) فوب	(C & F) سيف
تعني البضائع الجاهزة للتصدير	السلع الواصلة الى ميناء البلد المستورد
ثانياً: العناصر غير المنظورة	**ثانياً: العناصر غير المنظورة**
أ. خدمات الاتصالات	أ. خدمات الاتصالات
ب. خدمات الشحن والنقل	ب. خدمات الشحن والنقل
جـ. خدمات التأمين	جـ. خدمات التأمين
د. خدمات السلك الدبلوماسي	د. خدمات السلك الدبلوماسي
هـ. خدمات سياحية	هـ. خدمات سياحية
ثالثاً: المساعدات والتعويضات	**ثالثاً: المساعدات والتعويضات**
أ. المنح ب. الهبات ج. المساعدات	أ. المنح ب. الهبات ج. المساعدات
رابعاً: القروض والاستثمارات	**رابعاً: القروض والاستثمارات**
فوائد واقساط القرض	فوائد واقساط القرض
خامساً: انتقال المعادن الثمينة	**خامساً: انتقال المعادن الثمينة**
(الذهب)	(الذهب)

معنى التوازن في ميزان المدفوعات

ان المقصـــود بذلك هو حالة التعادل بين جانبي الميزان الجانب الدائن والجانب المدين او جانب الحقوق وجانب الالتزامات وهذا يدل على ان حالة التســاوي يجب ان تكون لجميع اقســام الميزان وخلال سنة واحدة، وان حالة عدم التعادل تعني وجود مشكلة اقتصادية تستدعي الاهتمام بحلها وبالأخص في حالة العجز (الاتجاه الســـلبي في ميزان المدفوعات)، اما في حالة وجود فائض في الميزان فهذا يدل على ان وضـــع الاقتصـــاد الوطني جيد وان الدولة لها حقوق تفوق ديونها، وهناك حالتين في معنى التوازن في ميزان المدفوعات هما:

التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي:

معنى التوازن الحســابي: هو في حقيقته وضــع تحتمه طبيعة الموازين الحســابية لجانبي الدائنية والمديونية وللوصول الى التوازن الحسابي يجب ان تتعادل كفتي الميزان، ففي حالة وجود عجز لا بد من وضع الكمية اللازمة بما يساوي الجانب الثاني من الميزان والمقصود بذلك لا بد من تعادل الميزان مع وضـــع علامة مميزة لجانب العجز او الجانب الفائض وفي المحصـــلة النهائية تكون المساواة وفق القواعد الحسابية الموجودة.

اما التوازن الاقتصادي: هو حالة تعادل جانبي المدفوعات والايرادات اي هو الوضع الذي يبين حالة الدولة الاقتصادية ومستوى التقدم الاقتصادي لها، ومستوى الدخل القومي، وقوة النقود في معاملات التحويل بين العملات الاجنبية. خلاصــة القول ان التوازن الاقتصــادي والحســابي فيهما تداخل وان التوازن الحســابي هو وصــف للتوازن الاقتصــادي والحالة الاقتصــادية. توجد اسباب عامة وخاصة تجعل وضع الميزان في حالة سلبية.

١. **الاســباب العامة:** وهي الاســباب ذات الصــفة الدولية كالأزمات الاقتصــادية العالمية التي تحصل نتيجة الاوضاع السياسية والعسكرية والمجاعات والاوبئة وعلى النطاق العالمي.
٢. **الاسباب الخاصة:** وهي الاسباب التي تخص دولة معينة او اقليم معين من دولة مما يؤدي الى خلل في ميزان المدفوعات لتلك الدولة كوجود الزلازل في الدولة او فيضـــانات او ازمة عمل.

وسائل معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

توجد وسائل يمكن من خلالها معالجة حالة ميزان المدفوعات وبالأخص حالة الخلل فيه او حالة العجز وهي:

١. **تطبيق حالة او سياسة الحماية التجارية:** يعني ذلك عدم فسح المجال امام السلع الاجنبية بالدخول الى البلاد لوجود صناعة وطنية ناشئة يمكن ان تقضي عليها لامتيازها بنواحي فنية وتكنلوجية عديدة. اي ان منع السلع الاجنبية من الدخول يعني ذلك ان المبالغ المخصصة لها في حقل الاستيرادات يمكن ان تعالج وضع الميزان وكذلك السلع الوطنية التي يمكن ان

تسد حاجة السوق المحلية، ومن ثم توجد زيادة للتصدير يعني ذلك حصول الدولة على عملات اجنبية تعالج بها وضع ميزان المدفوعات ايضاً.

٢. **تطبيق سياسة نقدية (تخفيض العملة):** ان تخفيض العملة تعني ان الدولة (تخفض قيمة التحويل للعملة الوطنية تجاه العلة الاجنبية) لذلك يزداد الطلب على السلع الوطنية نتيجة لانخفاض اثمان هذه السلع تجاه السلع الاجنبية وهذا يعني الحصول على عوائد يمكن من خلالها تغطية العجز في ميزان المدفوعات.

٣. **البحث عن وسائل في العناصر غير المنظورة في ميزان المدفوعات.**

٤. **الحصول على مساعدات خارجية وقروض.**

الاتجاهات الحديثة والقديمة في معالجة ميزان المدفوعات

١. **<u>الاتجاه القديم:</u>** هناك حالتين لمعالجة وضع ميزان المدفوعات وفق ما اكده الاقتصاديون الكلاسيك او اصحاب الاتجاه القديم من خلال حالتين هما:

١.عودة التوازن عن طريق اسعار السلع

أ. **في حالة العجز:** ↓ الموجودات من الذهب نتيجة دفع الديون الأجنبية ←↓ كمية النقد المتداول←↑ قيمة النقود نتيجة دفع الديون الأجنبية (زيادة قوتها الشرائية) ←↓ الاسعار ←↑ الطلب الاجنبي على السلع المحلية ←↑ الصادرات←↑ العوائد الخارجية= التوازن وتغطية العجز.

ب. **في حالة الفائض:** ↑ الموجودات من الذهب←↑ زيادة كمية النقد التداول ←↓ قيمة النقود (قوتها الشرائية) ←↑ الاسعار ←↓ الطلب الاجنبي على السلع المحلية ←↓ الصادرات ←↓ انخفاض العوائد الخارجية= التوازن.

٢. **عودة التوزان عن طريق اسعار الصرف**

أ. **في حالة العجز:**↓ انخفاض قيمة العملة تجاه العملات الاخرى ←↓ اسعار الصرف ←↑ ازدياد الطلب الاجنبي على السلع الوطنية ←↑ الصادرات ←↑ الحصول على عوائد←↑ ارتفاع قيمة العملة= التوازن.

ب. **في حالة الفائض:** ↑ ارتفاع قيمة العملة تجاه العملات الاخرى ←↑ اسعار السلع ←↓ انخفاض الطلب الاجنبي على السلع الوطنية ←↓ الصادرات ←↓ الحصول على العوائد←↓ انخفاض قيمة العملة= التوازن.

نقد الاتجاه القديم: لقد وجهت عدة انتقادات الى اصحاب الاتجاه القديم في عودة التوازن الى ميزان المدفوعات وفق النقاط الاتية:

أ. ليس من الاهمية بمكان ان تحدث سلسلة التفاعلات المتتابعة في كلا الاتجاهين لاسيما اذا وجدت اوضاع تقتضي تدخل السلطات الموجهة للسياسة المالية والاقتصادية وبذلك فان هذه الطريقة او الاتجاه تفقد ميزتها المالية التلقائية في اعادة التوازن.

ب. قد تعمد الدولة او الاشـــخاص الى ملاقاة العجز ليس بالذهب وبذلك يحدث خلل في حلقات التفاعل وقد لا تنتهي الى النتائج المتوخاة وفق هذا الاتجاه.

ت. يتجاهل الاتجاه القديم اهمية الدخل والاســـتخدام في تحقيق توازن ميزان المدفوعات على خلاف اصـــحاب الاتجاه الحديث الذين يعتمدون على الدخل والاســـتخدام كلياً في تحقيق التوازن المطلوب.

ث. يؤكد اصـــحاب الاتجاه القديم على اســـتجابة اثمان الســـلع لعامل كمية النقود المتداولة في السوق وقيمها بالنسبة للعملات الاجنبية في حين ان الحصول على مثل هذه الاستجابة هو في حد ذاته ليس من السهولة والبساطة التي يتوقعها اصحاب الاتجاه القديم.

٢.الاتجاه الحديث:

أ. **في حالة العجز:** ↓ الانتاج ←↓ التشـــغيل وحجم العمالة ←↓انخفاض في الصـــادرات ←↓العوائد المتأنية من الخارج ←↓ الاستيرادات ←↓ ديون الدولة = التوازن.

ب. **في حالة الفائض:** ↑ زيادة الانتاج ←↑ التشـــغيل ←↑ الصـــادرات نتيجة الطلب الاجنبي ←↑ العوائد المتأنية من الخارج←↑ الاستيرادات ←↑ امتصاص الفائض = التوازن.

النظام النقدي الدولي

النظم النقدية: يقصـــد بالنظم النقدية مجموعة القواعد والاجراءات التي تتحكم في خلق النقود والغائها في مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة، وقد شـــهد التاريخ الاقتصـــادي نوعين رئيســـيين من النقود هما النقود المعدنية والنقود الورقية، وبذلك يمكن ان نميز بين نظامين للنقد الدولي الاول هو النظام المعدني والثاني هو النظام الورقي.

النظام المعدني: هو ذلك النظام الذي يقدم على اســـاس اعتبار ان كمية معينة من معدن معين تستخدم كوحدة نقدية أساسية، فعلى سبيل المثال فان ٢ غرام من الذهب يكونان وحدة نقدية معينة يطلق عليها اسم الجنيه.

النظام الورقي: هو ذلك النظام الذي يقدم على اساس عدم ثبات ارتباط وحدة النقود بأي نوع من المعادن، لذا فان النقود الورقية يجب ان تتمتع بصـفة القبول العام فإنها تصـبح نقود الزامية بقوة القانون ويسمى هذا النظام بالنظام الورقي الالزامي.

ويمكن دراسة هذين النظامين وكالآتي:

اولاً: النظام المعدني:

يوجد نوعان رئيسيان من انواع النظام المعدني هي نظام المعدن الواحد ونظام المعدنيين اذ يعني نظام المعدن الواحد هو ارتباط وحدة النقد بنوع واحد من المعادن (الذهب او الفضـــة) اما نظام المعدنين فيعني ارتباط وحدة النقد بنوعين من المعادن.

أ. نظام المعدن الواحد (نظام قاعدة الذهب)

يقصـد بنظام المعدن الواحد بانه قيمة وحدة النقد الاسـاسـية فيه كأن تكون الدولار، الفرنك ترتبط ارتباط وثيق بقيمة الذهب، وبذلك ترتبط قيمة الوحدة النقدية بقيمة الذهب وتتعادل القدرة الشرائية لوحدة النقد مع المقدرة الشرائية لكمية معينة من الذهب

يقوم النقد الذهبي على ثلاثة اشكال مختلفة هي:

١. نظام المسكوكات الذهبية.
٢. نظام السبائك الذهبية.
٣. نظام الصرف بالذهب.

وهذه الاشكال الثلاثة لنظام قاعدة الذهب تسير على نفس المبدأ العام في ارتباطها بالذهب عند اداء وظيفتها.

١. نظام المسكوكات الذهبية:

بموجب هذا النظام فان الوحدة النقدية تحتوي على وزن معين من الذهب الخالص يساوي قيمتها الاسمية، وتعتبر المسكوكات الذهبية من اقدم انواع النظم الذهبية المعروفة، وقد اطلق على هذه النظام اسم نظام الذهب المتداول لأن القطع الذهبية يتم تناولها كنقود في ظل هذا النظم، وقد تستعمل في ظل هذا النظام انواع اخرى من العملات المصنوعة من معادن مختلفة مثل (البرونز والنحاس) كنقود مساعدة من فئات ذات قيمة منخفضة تستعمل في المعاملات التجارية الصغيرة، والتي يمكن تحويلها الى نقود ذهبية بسهولة وفي هذا النظام يجب ان تتساوى القيمة الاسمية لوحدة النقود مع قيمة ما يماثلها من وزن معين من الذهب الخالص وفي ذلك مجموعة شروط هي:

١. تعيين وزن ودرجة نقاوة كمية الذهب في وحدة النقد.
٢. حرية صهر المسكوكات الذهبية الى سبائك والسبائك الى مسكوكات ذهبية بكلف منخفضة.
٣. حرية تحويل النقود الذهبية الى انواع اخرى من النقود المتداولة بسعر ثابت.
٤. حرية استيراد وتصدير الذهب من اجل تعادل قيمة الذهب داخل البلد مع قيمته في الخارج

لقد اتسع استخدام هذا النظام منذ بداية القرن التاسع عشر ولغاية عام ١٩١٤ (الحرب العالمية الاولى) وتعد الولايات المتحدة الامريكية اخر دولة تخلت عن هذا النظام في عام ١٩٣٣.

٢. نظام السبائك الذهبية:

لقد تخلت معظم دول العالم عن نظام المسكوكات الذهبية بسبب عدم توفر رصيد كافي من الذهب لتغطية حاجة المعاملات التجارية الداخلية والخارجية وخاصة بعد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته الدول في العصر الحديث وقصور موارد الدول من الذهب اللازمة لتغطية معاملات التبادل بهذا المعدن، فضلاً عن ذلك فقد نشأت حاجة العديد من الدول الى الاحتفاظ برصيد كبير من الذهب لأغراض المعاملات التجارية، لذا فقد سعت الدول الى تحويل وحدة النقد الاساسية الى ما يعادل قيمة سبائك ذهبية لا يقل وزن كل منها عن (٤٠٠) اوقية ذهب.

لقد ساد هذا النظام في انكلترا ومعظم دول العالم خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣١.

٣. نظام الصرف بالذهب:

يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الاساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب عن طريق غير مباشر اي عن طريق وحدة النقد الاساسية لدول اجنبية تسير على قاعدة الذهب.

ب. **نظام المعدنيين:** هو ذلك النظام الذي تتحدد بموجبه قيمة الوحدة النقدية بالنسبة لنوعين من المعادن الذين هم في الغالب الذهب والفضة وقد استخدمت الولايات المتحدة نظام المعدنين

منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر في تحديد قيمة الدولار الامريكي، وبحسب هذا النظام فان استقرار تبادل المسكوكات الذهبية والفضة يستمر طالما ضلت النسبة بين القيمة القانونية لكلا المعدنين معادلة لقيمتها السوقية، بسبب ارتفاع قيمة الذهب عن قيمة القانونية اختفى معدن الذهب من التداول ذات القيمة السوقية المرتفعة وبذلك تحول النظام النقدي من نظام المعدنين الى نظام المعدن الواحد.

ج. قاعدة النقود الورقية القانونية:

تعرف هذه القاعدة عادة بقاعدة النقود الائتمانية او قاعدة النقود الورقية الالزامية، وقد لجات العديد من الدول نحو هذا النظام بعد الصعوبات التي اكتنفت نظام الذهب، فضلاً عن ذلك فان معظم الدول اتجهت نحو اعتماد هذا النظام في اوقات الازمات الاقتصـــادية او في اوقات الحروب لأن الدول في مثل هذه الظروف ليس لديها المقدرة الكافية على توفير نقود ذات قوة شـــرائية معادلة للذهب لذا فان وحدة النقد الورقية تســـتمد قوتها ووجودها من القانونية العام في الدول من صـــفة القبول العام لها في المجتمع وفي ظل هذا القانون تصـــبح النقود الورقية هي النقود التي يلتزم بها الافراد في التعامل وفي هذه الحالة فان الافراد لا يحق لهم تحويل هذه النقود الى ذهب او الى اي سـلعة فهي نقود غير قابلة للتحويل وقد عرف النظام النقدي الورقي بالنظام النقدي غير القابل للتحويل اضـــافة لذلك فان النظام الورقي يفقد ارتباطه بين مقدار ما يمكن ان يقوم البنك المركزي بإصـــداره من نقود ورقية وبين ما لديه من احتياطي ذهبي اي ان هذا النظام لا يتصف بتلقائية العمل الذي تتصف به قاعدة الذهب بل هو نظام يدار من قبل البنك المركزي والذي عرف ايضاً بنظام النقد المدار لذا فان البنك المركزي يحدد كمية النقود المصدرة ليس على اعتبار ما لدى البنك من ذهب يشكل احتياطي وانما اساس الظروف الخاصة بالدولة والاهداف التي تسـعى الدولة الى تحقيقها ومنها الاسـتقرار في المسـتوى العام للأسـعار والتوظف الكامل ومعالجة مشكلة ميزان المدفوعات والى غير ذلك من الاهداف التي تنتهي بزيادة رفاهية الافراد.

اسباب اتباع نظام النقد الورقي:

توجد عدة اسباب دفعت معظم دول العالم الى اتباع نظام النقد الورقي هي:

١. انهيار قاعدة الذهب

بســـبب الصـــعوبات التي تكتنف اســـتخدام هذا المعدن في التداول النقدي والاثار غير الايجابية التي ولدها نظام الذهب وهي عدم اسـتقرار الاسـعار والتغيرات الحاصـلة في قيمة هذا المعدن في الاسواق المحلية عن قيمته القانونية .

٢. الحاجة الى ادارة الكمية المعروضة من النقود.

إن الحاجة الى ادارة النقود المعروضة تعني ان النقود الورقية في اي دولة تحتاج الى ادارة مستمرة وحسب الحاجة لها في جوانب الاقتصاد المختلفة اي حسب الحاجة لها وذلك يعد وسيلة لتوظيف واستخدام النقود بدلاً من جعل النقود تعمل بطريقة مرتبطة بمقدار الذهب الموجود فاذا تطلب الامر في بلد ما توظيف المزيد من عوامل الانتاج بهدف اقتصادي معين فذلك يتطلب زيادة كمية النقود المعروضة بغض النظر اذا كان هناك احتياطي ذهبي كافي او غير كافي، اما في حالة التضخم فذلك يتطلب تخفيض في كميات النقود المعروضة لذا فان هذا الاجراء يجب ان يتم حتى لو كانت هناك كميات كبيرة من الاحتياطي الذهبي والاستخدام الكامل للأيدي العاملة ولعوامل الانتاج الاخرى تكون محكومة اساساً في تحديد كمية النقود المعروضة وفي ظل نظام الذهب غالباً ما حال هذا النظام دون تحقيق الاستخدام الكامل لعوامل الانتاج بسبب عدم توفر الاحتياطي الكافي من الذهب المطلوب.

٣. الامان بالنسبة للنقود القانونية:

يعد موضوع الامان احد الاسباب الاساسية التي ادت الى اتباع نظام النقد الورقي معنى ذلك ان النقود الورقية القانونية تكون محل امان وغير معرضة للرفض، وغالباً ما لها قوة شرائية مستقرة اكثر من الذهب، وفي نظام النقد الورقي يكون من السهل ادارة المصلحة العامة للاقتصاد القومي وتحقيق الاهداف الاقتصادية بحيث يمكن توجيه هذه النقود نحو الاتجاه الذي يمنع حدوث التضخم او نحو الاتجاه الذي يحقق حالة التوسع في استخدام عوامل الانتاج.

٤. النقود الورقية واسعار الصرف:

من الحجج المؤيدة لاعتماد نظام النقد الورقي هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقليل تذبذبات اسعار صرف هذه العملات تجاه العملات الاخرى وفي حالة ثبات اسعار الصرف وانخفاض تذبذبهاتها فذلك يعد سبباً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم الرفاهية الاقتصادية.

١. سعر الصرف

يعتبر موضوع سعر الصرف من المواضيع المهمة جدا كونه يهتم بالمشاكل الاقتصادية الناتجة عن العلاقات الاقتصادية الدولية والتبادل الاقتصادي الدولي وذلك لتعدد الدول وتباعدها عن بعضها البعض واختلاف عملاتها إذ ان وجود عملة واحدة على النطاق العالمي يتم بمقتضاها التبادل الدولي والتبادل الداخلي في كل دولة هو من الأمور المستبعدة لأن ذلك يجنبنا مشاكل التبادل الدولي وما ينجم عن هذه المشاكل من انخفاض وارتفاع في أسعار العملات الوطنية لكل دولة وتأثير ذلك في الوضع الاقتصادي العالمي وازاء هذه المشاكل (تعدد العملات) وتعدد قيمها في سوق التعامل الدولي تبعاً لمكانة الدولة الاقتصادية لابد من الخوض في موضوع يختص في تسهيل ايجاد نوع من العلاقة في مبادلة العملات الاجنبية بالعملة الوطنية وفق اسلوب دولي بعيداً عن المشاكل الاقتصادية الناجمة عن ذلك. لذا يعرف سعر الصرف على أنه النسبة التي يتم بموجبها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بعملات اجنبية في وقت معلوم. أي أن سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي يجب دفعها من العملة الوطنية مقابل المحصول على وحدة نقدية من العملة الاجنبية لتسهيل عملية التبادل الدولي.

ان الاختلاف الحاصل بين التبادل الدولي والتبادل الداخلي هو في نوع العملات المستخدمة في كليهما اي ان التبادل الداخلي ضمن الحدود الاقليمية لأي دولة يتم بموجب استخدام العملات الوطنية المقبولة بين المواطنين لذلك البلد. اما التبادل وعلى النطاق العالمي فيقتضي الحصول على عملات اجنبية مقبولة عالمياً في سبيل الحصول على السلع والخدمات التي تنتجها وتصدرها دول اخرى.

ان الاختلاف بين الوحدات النقدية الاجنبية والوحدات النقدية الوطنية يقودنا الى مشاكل في التسويات بين قيم هذه العملات فبعض الدول يوجد فيها بعض المواطنين المختصين في مبادلة العملات في حين يقتضي الحال في بعض الدول الأخرى ان يخص بنك الدولة البنك المركزي في عملية التسويات.

٢. **وظائف سعر الصرف:** توجد وظائف عديدة يؤديها سعر الصرف سنحاول اجمالها بوظيفتين اساسيتين ضمن الاقتصاد الوطني لأي دولة وهما.

أ. وظيفة قياسية: يقصد بها ان يكون سعر الصرف حلقة الوصل بين اثمان السلع عالميا واثمان هذه السلع محلياً إذ بواسطته تكون اثمان السلع عالمياً معبرة عن القيمة الدولية للبضائع وثمنها النقدي للسلع بعملات وطنية، وبذلك يقيس المنتجون المحليون ويفاضلون

بواسطته بين السوق المحلية والسوق الدولية، وبذلك يشكل قاعدة مهمة لقياس فاعلية التبادل الدولي.

ب. وظيفة توزيعية: يقصد بها ان سعر الصرف يقوم بمهمة (توزيعية) داخل الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الدولي. إذ ان التبادل الدولي يقوم بمهمة توزيع الدخل القومي نتيجة للقيام بعمليات التبادل وتنعكس هذه الحالة في زيادة القيمة النقدية للعملة الوطنية لبلد ما مما يجعل بقية الدول التي تتعامل معه ان تدفع قيمة الزيادة هذه كما ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى حالة سلبية لحصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل بعض الدول كما يؤدي تخفيض العملة سلبياً في حجم الاحتياطي الموجود لدى البنوك الدولية. وتنعكس الوظيفة التوزيعية ضمناً كذلك في حالة قيام تبادل متكافئ وحقيقي للعملات نتيجة لوجود التضخم النقدي بين البلدان بشكل متفاوت.

سوق سعر الصرف

يقصد بالسوق: اصطلاح يطلق على الاشخاص والمؤسسات التي تبيع وتشتري العملات الاجنبية ويمكن تعداد هؤلاء الاشخاص والمؤسسات بثلاث نقاط:

أ. البنوك والمصارف.

ب. البورصات بورصة لندن, بورصة باريس بورصة نيويورك.

ت. السماسرة.

توجد هذه المؤسسات والاشخاص في البلدان ذات الاتجاه الرأسمالي أما البلدان الاشتراكية فان هذا السوق يكون في البنوك فقط وذلك نتيجة لقيام الدولة بجميع نشاطات قطاعات الاقتصاد الوطني بما في ذلك العملة النقدية والعلاقات الاقتصادية الدولية.

وظائف السوق

١. **القيام بتسويق المدفوعات الدولية:** ان القيام بهذه الوظيفة وبواسطة البنوك الدولية بالذات تتم تسوية الحسابات الدولية الناتجة عن تبادل البضائع والخدمات المختلفة بين البلدان كما ويتم كذلك تنظيم بقية القضايا المالية بين هذه البلدان. مثال ذلك التحويلات وتسوية الديون او طلب الحصول عليها.

٢. **الموازنة:** يقصد بهذه الوظيفة هو القيام باقتناء العملات في المكان الذي تكون فيه قيمتها النقدية واطئة وبيعها في المكان الذي تكون فيه قيمتها النقدية عالية.

٣. **وظيفة التغطية:** تحدث هذه الوظيفة في حالتين هما:

أ. عندما يتوقع شخص معين مدين بعملة اجنبية ازدياد قيمة هذه العملة في المستقبل عن القيمة الحالية لها ففي هذه الحالة انه يستطيع تأمين نفسه ضد هذه الزيادة بواسطة اتفاقية

مع احد البنوك على ان يحصل منه خلال مدة محدودة على مبلغ من العملة الاجنبية بثمن يتفق عليه في الحال.

ب. عندما يتوقع شخص دائن انخفاض قيمة العملة التي ستدفع له مقابل قيمة صادراته ومن السلع ففي هذه الحالة يستطيع تأمين نفسه ضد هذا الانخفاض المتوقع بالقيام في تلك اللحظة ببيع العملة الاجنبية التي سيحصل عليها وذلك بأن يتفق مع احد البنوك على ان يقدم اليه خلال مدة محدودة العملة الاجنبية بثمن يتفق عليه في الحال.

اذاً فأن عملية التغطية يقصد بها تجنب انخفاض قيمة العملة نتيجة لتوقع التقلبات التي قد تحصل، وهي تتميز بأنها لا تتضمن تسليم نقود اجنبية او دفع الثمن بالعملة الوطنية في ذلك الوقت بل هي اتفاق على مبادلة تسلم في المستقبل بناءً على ثمن يتفق عليه في ذلك الوقت ويتقاضى البنك لقاء عملية التأمين التي يقوم بها فائدة معينة.

٣. اثر سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات

تعد التغيرات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية لها تأثير مهم في حالة التوازن في ميزان المدفوعات, فعندما يعاني ميزان مدفوعات دولة ما من عجز أي (أن ايرادات الدولة اقل من مدفوعاتها) في هذه الحالة تلجأ الدولة المعنية الى تخفيض قيمة عملها المحلية تجاه العملات الاجنبية. ذلك يعني تقليل المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد. ان هذا الاجراء من شأنه ان يعمل على خفض اسعار السلع المصدرة (الوطنية) اي خفض في اسعار الصادرات المنظورة وغير المنظورة لاسيما وان الصادرات تشكل القناة الرئيسية التي يتمكن البلد من خلالها الحصول على العملات الاجنبية التي تعالج حالة الخلل في ميزان المدفوعات اضافة لذلك فان تخفيض قيمة العملة له دور آخر يتمثل في تنشيط القطاعات التصديرية الاخرى وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة لأن السلع المصدرة تعتمد على قطاعات تكميلية اخرى لذا فان تطوير القطاع التصديري يؤدي الى تطوير بقية القطاعات من حيث استغلال الطاقة الانتاجية او استخدام مزيد من الايدي العاملة وذلك يؤدي الى زيادة مصادر القوة الشرائية وهذه العوامل يترتب عليها نتائج تتمثل بأثر المضاعف التي ينعكس اثرها في حالة التوازن في ميزان المدفوعات ولتحقيق هذا الغرض فذلك يتطلب توفر الشروط الآتية:

١. وجود طلب خارجي على سلع وخدمات البلد الذي خفض قيمة عملته فبدون وجود هذا الطلب فان تخفيض قيمة العملة يفقد وظيفته الاساسية.
٢. ان تتوافر لدى البلد المعني (المخفض لقيمة عملته) طاقة انتاجية عالية يتمكن من خلالها سد طلب البلدان الاخرى على سلعه.

٣. عدم ارتفاع اســـعار الســـلع داخل البلد الذي خفض قيمة عملته الخارجية لأن هذا الارتفاع يمتص نسبة التخفيض في القيمة الخارجية للعملة.
٤. عدم قيام البلدان الاخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.

اما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات اي ان ايرادات الدولة اكثر من ديونها تلجأ الدولة في هذه الحالة الى رفع قيمة العملة المحلية تجاه العملات الاخرى اي زيادة المحتوى الذهبي المحدد لوحدتها النقدية وذلك يعني ايضـــاً زيادة عدد وحدات العملة الاجنبية التي يمكن الحصـــول عليها مقابل الوحدة النقدية الوطنية. ان هذا الاجراء الذي يتخذ من قبل الدولة يهدف إلى تفادي حصـــول حالة التضـــخم الذي يســـببه دخول الذهب والنقد الاجنبي عن طريق ميزان المدفوعات وهذا الفائض لا يتم تحويله الى سلع عن طريق الاستيراد ولا يتم تصديره بشكل رؤوس اموال الى الخارج بل يتم الاحتفاظ به في الداخل وذلك يعمل على الحد من الصـــادرات وزيادة الاستيرادات وبذلك تتحقق حالة التوازن في ميزان المدفوعات.

منافع التجارة الخارجية

تســاهم التجارة الخارجية في تحقيق عدد من المنافع بالنســبة للبلدان التي تدخل في ميدان التجارة الخارجية والتي يمكن اجمالها بالنقاط الآتية:

١. يؤدي التوسع في التصدير الى احداث نمو اقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.
٢. تساهم التجارة الخارجية في رفع معدلات الأرباح للبلدان المتاجرة مع بعضها وتوسع الفرص المتاحة لها في التخصص وتقسيم العمل الدولي.
٣. تعمل التجارة الخارجية على توفير فرص واســـعة للاســـتثمار وتقلل من معدلات التكاليف وتساهم في تحفيز الإنتاج الواسع وذلك يؤدي الى الحصول على وفورات الحجم الأمثل.
٤. تعمل التجارة الخارجية على تزويد البلدان النامية بالعملات الأجنبية الضرورية لشراء السلع الإنتاجية وعناصر الإنتاج من الخارج فضلا عن دورها في معالجة حالة العجز التي تعاني منه موازين مدفوعات البلدان النامية.
٥. يتمثل الأثر غير المباشر للتجارة الخارجية في رفع معدلات الكفاءة الإنتاجية وإدخال أنشطة جديدة ونظم اقتصـــادية جديدة الى اقتصـــادات البلدان النامية وتســـهم في تخصـــصـــها في التصدير.

النقود والبنوك

النقود

مفهوم النقود

تســهم النقود بدوراً منهاً في النشــاط الاقتصــادي فالدخل القومي والناتج القومي يعبر عنه بالنقود والافراد يحصــلون على دخولهم بالنقود وكذلك فأن الاســتهلاك والاســتثمار والاخار يعبر عنه بوحدات نقدية.

للنقود دور مهم يعود الى الازمنة القديمة اذ كانت عمليات التبادل تتم بواســطة المقايضــة اي مبادلة سلعة بسلعة اخرى وهي تشكل عملية بيع وشراء في نفس الوقت, وبالنظر لصعوبة هذا النظام (نظام المقايضــة) وذلك لعدم توافق الرغبات بين البائع والمشتري لذا فقد بدأ الانسان يفكر في فك الارتباط الوثيق بين عمليات البيع والشراء في السابق، وهي عبارة عن سلعة متفق عليها بين الناس وقد اجمع الافراد على اعتبارها:

وســيط للتبادل وقد انعقد اجتماع بين الافراد والمتعاملين على اعتبار النقود ســلعة معينة ذات قوة شرائية معينة تلقى قبولاً من قبل الجمهور من حيث قدرتها على القيام بالمبادلات وتمثيل الثروة. تعرف النقود على انها:

اي شيء يتمتع بقبول عام كوسيلة للإيفاء بالالتزامات ومخزن للقيمة ووسيط للمبادلة.

وظائف النقود

تودي النقود الوظائف الاتية

١- **مقياس للقيمة:** يعتبر المتر والكيلومتر مقياس لوحدات الطول أما النقود في مقياس لقيمة المواد الكبيرة جداً من السلع التي يتم تداولها في السوق والاقتصاد الحديث الذي يعتمد على مبادلة الســلع داخل الاســواق بالنقود وهذه الســلع تكون غير متجانســة وذلك يتطلب اجراء مقارنة بينهما لتحديد وحدة القياس وهي النقود لتقدير معدلات التبادل بين هذه الســلع لذا فأن النقود هي افضل وسيلة لقياس قيم السلع.

٢- **وسيط للتبادل:** تعبر النقود وسيط مهم وكفوء للتبادل السلعي وتحقق التشغيل الكفوء والكامل للاقتصاد لانه بدون وجود وسيلة يتم فيها التبادل سيعمل الاقتصاد بنظام المقايضة لذا فأن النقود تمكن الافراد من مبادلة انتاجهم مع سلع اخرى.

٣- **النقود مســتودع للقيمة:** تعتبر النقود حق عام على كافة الثروة وهذا يعني امكانية الاحتفاظ بالثروة في شكل نقود وهذا فترة زمنية طويلة

٤- **النقود معيار للمدفوعات الآجلة:** تعمل النقود كمقياس للدائن او مقياس للدفع بالآجل.

٥- **النقود قوة محركة للنشاط الاقتصادي:** تلعب النقود دوراً مهماً في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في المستوى العام للأسعار لذا فكلما ازدادت كمية النقود المعروضة والمتداولة في المجتمع مع بقاء كمية السلع والخدمات المعروضة الثابتة بدون زيادة فذلك يؤدي الى رفع المستوى العام للأسعار وكلما قلت كمية النقود المتداولة ادى ذلك الى خفض المستوى العام للأسعار وهذا يعني ان القيمة الحقيقية للنقود تكون عرضة للتقلب بسبب تغير المستوى العام للأسعار وهذا الأمر له آثار على توزيع الثروة والدخل الحقيقي ومستوى النشاط الاقتصادي

عرض النقود

يقصد بعرض النقود كميات النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين وهذه الكمية من النقود تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية ورقية ودائع قد تكون موجودة لدى المجتمع في اي لحظة زمنية

يتكون عرض النقود من الاشكال الاتية:

١- المسكوكات المعدنية

٢- العملة الورقية

٣- الودائع الجارية

وعرض النقود يقاس في لحظة زمنية معينة من خلال معرفة النقد الذي اصدره البنك المركزي في نفس الفترة الزمنية وذلك من خلال معرفة ميزانية البنك يضاف لذلك الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مطروحاً منها النقود الموجودة لدى المصارف التجارية.

إذن عرض النقود بالمعنى الضيق = النقد المصدر+ الودائع الجارية- النقد لدى البنوك التجارية

أما عرض النقود بالمعنى الواسع= النقد المصدر+ الودائع الجارية- النقد لدى البنوك التجارية+ الحسابات والودائع لآجل+ حسابات التوفير

من خلال ملاحظة المعادلتين السابقتين يتضح بأن النقد المصدر يمثل العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في المجتمع في اي لحظة

مضاعف النقود

مضاعف النقود البسيط هو المضاعف الذي يقيس مقدرة البنوك على خلق النقود والتأثير في حجمها داخل الاقتصاد الوطني ويتم ذلك من خلال عملية خلق الودائع.

فإذا اودع شـــخص مبلغ قدره ١٠٠ دينار في البنك فإن البنك يســـتطيع اقراض هذا المبلغ الى شـخص أخر وتتوقف مقدرة البنك على الاقراض على نسـبة الاحتياطي القانوني او الالزامي الذي يقررها البنك المركزي وهي نســـبة من الودائع التي يجب ان يحتفظ بها البنك التجاري في خزانته او لدى البنك المركزي فإذا ارتفعت هذه النســـبة قلت مقدرة البنوك على خلق الائتمان اما اذا انخفضت هذه النسبة ازدادت مقدرة البنوك على منح الائتمان فإذا كانت هذه النسبة ٢٠٪ هذا يعني ان البنك يستطيع اقراض ٨٠ دينار فقط واذا كانت هذه النسـبة٤٠٪ يستطيع البنك اقراض ٦٠ دينار فقط.

فإذا افترضنا بأن النسبة هي ٢٠٪ وأن الشخص الذي اخذ قرض من البنك سيقوم بإيداعه مرة اخرى بالبنك لذا فأن البنك سـيقوم بإقراض ٨٠٪ من المبلغ المودع والمقترض الثاني سـيقوم بإيداع المبلغ من اخرى بالبنك وســـتقوم البنك بإقراضـــه مرة ثالثة وهكذا فأن المبلغ المودع للمرة الاولى قد اوجد قابلية للإقراض لدى البنوك التجارية متكررة تعادل ٨٠٪ من كل مبلغ مودع ومن اجل التبســـيط نفترض بأن شـــخص اودع مبلغ قدره ١٠٠ دينار فأن مقدرة البنك على الاقراض تتوقف على نسبة الاحتياطي الالزامي وقدرة ٢٠٪ وبالتالي فأن النقود المضاعفة تكون كما يلي

١. $80 = 100 \times \frac{80}{100}$ دينار في المرة الاول (مبلغ القرض الاولي)

٢. $64 = 80 \times \frac{80}{100}$ دينار في المرة الثاني (مبلغ القرض الثاني)

٣. $51.2 = 64 \times \frac{80}{100}$ دينار في المرة الثالثة (مبلغ القرض الثالث)

وهكذا لو استمرينا في الحساب نلاحظ بأنه كل دينار مودع قد ولد ائتماناً يتمثل في شكل متوالية هندسية وكالاتي.

$1+0.8+(0.8)^2+(0.8)^3 +\ldots\ldots$

ومن اجل الحصـــول على مجموع هذه المتوالية نحصـــل على مضـــاعف عرض النقد وهذا المضاعف هو

$$M = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

يوضـح الرقم ٠.٨−١=٠.٢ اي ٢٠٪ وهو نسـبة الاحتياطي الالزامي، لذا فأن مضـاعف النقود هو $= \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي الالزامي}}$

لذا فأن التغير في عرض النقد= المبالغ المدفوعة × قيمة المضاعف

فاذا اودع شخص مبلغ قدره ٥٠٠ دينار وكانت قيمة المضاعف هو(٤) لذا فأن التغير في عرض النقد= ٤×٥٠٠ = ٢٠٠٠ دينار

مضاعف النقود الموسع : لقد وجهت العديد من الانتقادات الى مضاعف النقود البسيط وهي:

١- ان افتراض ان الافراد يقومون بإيداع كافة اموالهم في البنوك عند حساب المضاعف البسيط فهذا افتراض غير واقعي لان الافراد يحتفظون بجزء من النقود لديهم لمواجهة متطلبات حياتهم اليومية والتي يطلق عليها اسم (النقود السائلة).

٢- ان افتراض بان البنوك تقوم بإقراض كافة الودائع لديها بعد خصم الاحتياطي الاجباري والحقيقة ان البنوك تحتفظ بنسبة اكبر من الاحتياطي الالزامي لمواجهة الظروف الطارئة والتغيرات الاقتصادية.

٣- ان افتراض وجود طلب على القروض يغطي الاموال الفائضة وهذا قد لا يحدث في المجتمع.

٤- عند حساب المضاعف البسيط لم نأخذ بنظر الاعتبار الفوائد التي يتقاضاها المصرف على القروض.

ومن هذا الشأن ظهر مفهوم مضاعف النقود الموسع ويحسب كالاتي

$$\text{مضاعف النقود الموسع} = \frac{1 + \text{نسبة السيولة النقدية لدى الجمهور}}{\text{نسبة السيولة لدى الجمهور} + \text{نسبة الاحتياطي العام التي تحتفظ به البنوك}}$$

فاذا كانت نسبة ما يرغب الناس الاحتفاظ به من النقد المصدر =٤٠٪ ونسبة الاحتياطي للودائع لدى البنوك التجارية = ٣٠٪ لذا فإن مضاعف النقود الموسع $= \frac{0.40+1}{0.30+0.40} =$ ٢

بفرض ان البنك المركزي قد اصدر مليون دينار لذا فأن عرض النقد في الاقتصاد سوف يزداد بمقدار $1 \times 2 = 2$ مليون دينار

الطلب على النقود

يقصد بالطلب على النقود رغبة الافراد في الاحتفاظ بالموارد بصورة نقدية دون اي صورة اخرى. توجد ثلاثة حوافز تدفع الافراد نحو تفضيلهم الاحتفاظ بمواردهم في صورة نقدية على الاحتفاظ بموارد اخرى وهذه الحوافز هي:

١- **دافع المعاملات:** يقصـــد بدافع المعاملات هو احتفاظ الافراد بالنقود يقصـــد تغطية الفترة الزمنية الفاصـلة بين اسـتلام الايرادات وانفاقها اذ يتسـلم الافراد ورجال الاعمال دخولهم في فترات دورية قد تكون اسبوعية او شـهرية او نصـف سـنوية الا انهم ينفقوها بصـورة وبشـكل يومي تقريباً ولهذا يحتفظ الافراد بقدر من دخولهم بشـكل نقود لمواجهة هذه النفقات، ويتوقف مقدار ما يحتفظ به الافراد من نقود على حجم دخلهم وطول الفترة الزمنية بين تســـلم الدخل وانفاقه فكلما كان الدخل كبير والفاصل الزمني طويل احتفظ الافراد بقدر اكبر من النقود.

٢- **دافع الاحتياطي:** يقصـــد به هو رغبة الافراد في الاحتفاظ بدخلهم لمواجهة الاحداث الطارئة وغير المتوقعة كالبطالة والمرض واية احداث اخرى ويتوقف الطلب على النقود حســـب هذا الدافع على حجم دخل الفرد وظروفه الخاصة.

٣- **دافع المضـــاربة:** توجد حالات او فرضـــيات في الطلب على النقود بدافع المضـــاربة يمكن توضيحها بالجدول الاتي.

سعر الفائدة الحالي ro	سعر الفائدة المتوقع re	سعر البيع المتوقع للمستندات PB	سعر شراء السندات Bd	الاحتفاظ بالسيولة Md
↑	↓	↑	↑	↓
↓	↑	↓	↓	↑

اذ ان ro ســـعر الفائدة الحالي, re ســـعر الفائدة المتوقع , PB ســـعر البيع المتوقع للسندات,PB سعر شراء السندات, Md تفضيل الاحتفاظ بالسيولة.

من الجدول الســـابق نلاحظ انـه اذا كـان ســـعر الفـائدة الحـالي ro مرتفع ↑ ويتوقع المستثمرون انخفاض هذا السعر re ↓ في المستقبل فأنهم سوف يتسارعون لشراء السندات وبذلك سوف يرتفع سعر شراء السندات Bd ↑ ويرتفع تبعاً لذلك سعر البيع المتوقع لهذه السندات PB ↑ وذلك يتطلب دفع فوائد كبيرة لهذه السـندات التي حصـلوا عليها لذا تقل كميات النقود المتداولة اي يقل تفضـيل الاحتفاظ بالسـيولة Md ↓, وعلى العكس من ذلك اذا كان سـعر الفائدة الحالي ro منخفض ↓ ويتوقع المســتثمرون ارتفاع هذا الســعر re ↑ فإنهم في هذه الحالة لا يقدمون على شـراء السـندات لذا ينخفض سـعر شـراء السـندات Bd ↓ وينخفض تبعاً لذلك سـعر البيع المتوقع لهذه السـندات PB ↓ ويتجه الافراد في هذه الحالة نحو الاحتفاظ بأرصـدتهم النقدية دون

استخدام اي جزء منها في شراء السندات، اي يزداد تفضيل الاحتفاظ بالسيولة النقدية Md ↑.
يمكن توضيح ما ورد آنفا بالشكل البياني الاتي:

يوضح الشكل انه اذا ارتفع سعر الفائدة من $\bar{r}$ الى ro تقل كمية النقود المخصصة لأغراض المضاربة والعكس صحيح فعندما كان سعر الفائدة عند المستوى ro فأنه كمية النقود المطلوبة لأغراض المضاربة هي oqo واذا انخفض سعر الفائدة الى $\bar{r}$ سوف تزداد كمية النقود المطلوبة لأغراض المضاربة الى $o\bar{q}$ وقد افترضنا في هذا التحليل بقاء الدخل ثابت اما اذا ازداد دخل الفرد مع ثبات سعر الفائدة فإن الطلب على النقود لاغراض المضاربة سوف يزداد أي ان العلاقة بين الدخل والطلب على النقود لاغراض المضاربة طردية.